اقتصاد

قلق من تعديل قانون العمل المغربي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يضغط رجال الأعمال في المغرب مجدداً من أجل إجراء تعديل في قانون العمل، بما يسمح بتحقيق «مرونة في السوق» على حد وصفهم في وقت تشهد البلاد حواراً اجتماعياً بين الحكومة والاتحادات العمالية ورجال الأعمال، الذي ينتظر أن ينتهي بإعلان اتفاق بمناسبة عيد العمال المقبل مطلع مايو/ أيار، بينما تبدي اتحادات العمال معارضة لهذه المرونة، خوفاً على وضع العمال الهشّ بالأساس. ولطالما ألحّ الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، في الأعوام الأخيرة على «مرونة سوق العمل» التي يرى أنها تأتي عبر خلق توازن بين العرض والطلب، الذي يأخذ بالاعتبار تقلبات الأسواق والظروف الاقتصادية.

لكن الاتحادات العمالية ترفض بشدة مطلب الاتحاد العام للمقاولات، مؤكدين أن رجال الأعمال يهدفون من وراء تعديل قانون العمل إلى إطلاق يدهم لتقليص عدد العاملين عندما تواجه شركاتهم صعوبات. وكان قانون العمل الساري منذ عشرين عاماً، قد رفع السن الأدنى للعمل من 12 إلى 15 عاماً، وقلص ساعات العمل الأسبوعية من 48 إلى 44 ساعة، وحثّ على المراجعة الدورية للحد الأدنى للأجور وشدد على احترام قواعد الصحة والأمن وضمان حق التنظيم في نقابات عمالية.

لكن رجال الأعمال يرون أن هذا القانون يفرض قيوداً كبيرة عليهم، خصوصاً في ما يتعلق بعلاقتهم بالعمال، على اعتبار أنه يمنع الشركات التي تتوافر على الأقل على عشرة عمال من اللجوء إلى التسريح لأسباب اقتصادية، ويخضع ذلك القرار لموافقة السلطات الجهوية (المحلية) في حالة الشركات الكبيرة.

ويعتبر الخبير الاقتصادي رضوان الطويل، أن «المرونة في سوق العمل لا تعدو أن تكون نوعاً من التكريس للنمو الاقتصادي الهشّ الذي لا يتجاوز 3%»، مشدداً على أنها تفضي إلى ضعف الإنتاجية بالنظر إلى هشاشة وضعية العاملين التي تكرسها المرونة التي يطلبها رجال الأعمال. ويقول الطويل لـ«العربي الجديد» إن من ضمن المرونة المطروحة اعتماد عقود مؤقتة والتخفيف من حماية العمال بدعوى تشجيع النشاط الاقتصادي، مشيراً إلى أنه يجب خلق بيئة محفزة للابتكار وحماية العمال. وظهر في الأعوام الأخيرة أن قانون العمل لا يشمل كل الناشطين في سوق العمل في البلاد، حيث إن حوالى ثلثي العاملين يشتغلون في القطاع غير الرسمي الذي يمثل 30% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويتضح أن هناك عمالاً لا يتوافرون على عقود عمل، ما يدفع الاتحادات العمالية إلى مواجهة مطالب رجال الأعمال عبر دعوتهم إلى احترام قواعد قانون العمل الحالي عوض المطالبة بالمرونة. وتتخوف اتحادات عمالية من أن تؤدي المرونة في سوق العمل إلى تكريس وضعية الهشاشة لدى الأجراء وتعميق البطالة، في ظل ضعف النمو، الذي أضحت نقطة مئوية منه توفر 20 ألف فرصة عمل عوض 35 ألف فرصة عمل في السابق.

ولم يكن النمو الاقتصادي في العامين ونصف العام من عمر الحكومة في مستوى التوقعات، بما يساعد على إتاحة فرص عمل كافية، علماً أن تقرير النموذج التنموي، الذي وعدت الحكومة بالاسترشاد به، راهن على الصعود بالنمو الاقتصادي إلى 6% بدلاً من 3% في المتوسط.

خطة صينية لزيادة إنتاج الحبوب

أطلقت الصين خطة جديدة لزيادة إنتاجها من الحبوب بشكل ملحوظ في السنوات المقبلة، وذلك ضمن أحدث جهودها لضمان الأمن الغذائي. ووفقا للخطة التي نشرها مجلس الدولة الصيني، وفق وكالة شينخوا، أمس، من المقرر تعزيز قدرة إنتاج الحبوب بأكثر من 50 مليون طن بحلول عام 2030. وشهدت الصين محصولاً من الحبوب تجاوز 650 مليون طن سنوياً لتسع سنوات متتالية. وقال مسؤول في اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، أكبر هيئة للتخطيط الاقتصادي في البلاد، إنه على الرغم من أن المعروض من الحبوب والطلب عليها ما زالا يتسمان بـ«توازن محكم»، إلا أن ثمة إمكانية لتوسع الفجوة في المستقبل، ومن ثم تبرز الحاجة إلى زيادة الناتج أكثر لضمان الأمن الغذائي. وتركز الخطة على زيادة الذرة وفول الصويا، فيما ينصب الاهتمام على تحسين نوعية الأرز والقمح.

(Getty)

أخبار مختصرة

مايكروسوفت تستثمر 2,9 مليار دولار في اليابان

ذكرت صحيفة نيكي اليابانية، أمس، نقلا عن رئيس شركة مايكروسوفت ان الشركة تعتزم استثمار نحو 2,9 مليار دولار على مدى العامين المقبلين لتعزيز اعمالها في قطاع الذكاء الاصطناعي في اليابان. وقالت نيكي في مقابلتها مع رئيس مايكروسوفت براد سميث إن شركة التكنولوجيا الاميركية ستعلن عن خططها قريباً عندما يزور رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا الولايات المتحدة.

زيادة التوظيف في كوريا الجنوبية

اظهر تحليل ان اكبر 100 شركة في كوريا الجنوبية من حيث المبيعات توظف مزيداً من الاشخاص على الرغم من الانكماش الاقتصادي. وفقا لتحليل تقارير الاعمال، بلغ إجمالي عدد الموظفين في هذه الشركات 776,52 الف شخص العام الماضي بزيادة قدرها 8731 موظفاً جديداً عن 2022. وعلى وجه الخصوص زاد عدد الموظفين بشكل كبير في صناعات مثل السيارات والبطاريات الثانوية وبناء السفن، وفق وكالة يونهاب الكورية، امس. وجاءت شركة سامسونغ للإلكترونيات في المركز الاول بنحو 124,8 الف موظف تليها هيونداي موتور بحوالي 73,5 الف موظف وكيا 35,7 الفا، وال جي إلكترونيكس 35,1 الف موظف.

إجراءات لتنشيط مصارف العراق

كشف مصدر حكومي عراقي، ان رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أصدر جملة من الإجراءات والخطوات لتنشيط القطاع المصرفي الأهلي. وقال المصدر لوكالة الانباء العراقية (واع)، أمس الثلاثاء، إن من هذه الإجراءات قيام المجلس الوزاري للاقتصاد بدراسة مقترح زيادة الودائع للمؤسسات الحكومية والحكومة المركزية لدى هذه المصارف، بما يمكنها من تقديم المزيد من العمليات المصرفية والمساهمة في تطوير مختلف القطاعات الحيوية ويزيد من قدرتها على تقديم مختلف الخدمات التمويلية داخل وخارج العراق. كما تتضمن الإجراءات دراسة إمكانية تعزيز احتياجات فروع المصارف الاهلية في الخارج بالعملة الاجنبية لاغراض تمويل التجارة الخارجية، وقيام مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار باتخاذ ما يقتضي لمنع الاحتكار في الخدمات المصرفية، على ان يتولى رفع تقارير الى البنك المركزي والتنسيق معه بشكل دوري.

أوروبا تحتاج 800 مليار يورو لتحقيق أهداف المناخ

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تحتاج الحكومات الأوروبية إلى استثمارات ضخمة تصل إلى 800 مليار يورو بحلول عام 2030 في البنية التحتية للطاقة وحدها لتحقيق الأهداف المناخية والحفاظ على تنافسية صناعتها. وذكر تقرير للمائدة المستديرة الأوروبية للصناعة المعروفة اختصاراً بـ «ERT»، وهي مجموعة ضغط مؤثرة في بروكسل، أمس الثلاثاء، إن أهداف الاتحاد الأوروبي المتمثلة في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والوصول إلى صفر كربون بحلول عام 2050 ستتطلب استثمارات ضخمة في العديد من القطاعات في الطاقة، مشيراً إلى أن الحكومات في حاجة فقط إلى 800 مليار يورو (872 مليار دولار) بحلول 2030 في البنية التحتية للطاقة وحدها، في حين يقفز المبلغ إلى 2,5 تريليون يورو حتى تتمكن الكتلة من إكمال التحول الأخضر بحلول 2050 والبقاء في العمل.

وقال ديميتري بابالكسوبولوس، رئيس لجنة تحول الطاقة وتغير المناخ التابعة للمجموعة الأوروبية، وفق ما نقلت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية إن «الحوافز لجذب الاستثمارات الخاصة التي تشتد الحاجة إليها لم تتوفر بعد، لذا يجب على صناع السياسات معالجة هذا الأمر عاجلاً». بين عامي 2010 و2018، بلغ إجمالي الاستثمارات في شبكات الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي حوالي 32 مليار يورو، لكن إذا استمر التمويل بهذا المعدل حتى عام 2050، فستكون هناك فجوة بنسبة 60% عما هو مطلوب، وفق تقرير المائدة المستديرة الأوروبية للصناعة.

لكن مصادر في كيانات صناعية رائدة قالت للصحيفة البريطانية، إن مثل هذه الاستثمارات الضخمة لا يمكن أن يتحملها القطاع الخاص وحده، من دون دعم حكومي. وأشار ماركو مينسينك، المدير العام لسيفيك، وهي مجموعة تجارة الصناعات الكيماوية في أوروبا، إن شركات الاتحاد الأوروبي لا تزال تكافح من تداعيات أسوأ ركود اقتصادي منذ عام 2008، مدفوعاً بالطلب المتقلب بعد وباء كورونا والبيروقراطية وأزمة الطاقة الناجمة عن حرب روسيا في أوكرانيا والتي دفعت أسعار الطاقة إلى الارتفاع إلى مستويات قياسية. وأضاف مينسينك: «لا نريد إزالة الكربون عن طريق تقليص التصنيع، هذه هي النقطة الأساسية».

تركيا وإسرائيل... «أن تأتي متأخراً»

مصطفى عبد السلام

«أن تأتي متأخراً أفضل من ألا تأتي من الأصل» هذه القاعدة تنطبق على الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة. فمع اندلاع الحرب قبل أكثر من ستة شهور توقع الكثيرون موقفاً تركياً داعماً لأهل غزة وحازماً تجاه جرائم جيش الاحتلال أسوة بما حدث في اعتداءات إسرائيلية سابقة على القطاع، واتخاذ أنقرة إجراءات سياسية واقتصادية عنيفة بحق دولة الاحتلال قد تدفعها إلى وقف الإبادة الجماعية التي تمارسها بحق الفلسطينيين. مثلاً، طردُ السفير الإسرائيلي من أنقرة وإغلاق السفارة وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل، ووقف التبادل التجاري ومنع تدفق الصادرات التركية. وهو أمر، لو حدث في وقت مبكر، لكان سيشكل ضربة قاصمة للأسواق الإسرائيلية والأنشطة الاقتصادية داخل دولة الاحتلال، نظراً لضخامة صادرات تركيا لدولة الاحتلال والتي تجاوزت قيمتها 5,42 مليارات دولار في عام 2023. كما أن الخطوة كانت تدعم هجمات الحوثي في البحر الأحمر.

كانت هناك توقعات أيضا بوضع أنقرة قيودا شديدة على تدفق الصادرات الإسرائيلية إلى الأسواق التركية والبالغة قيمتها 1,5 مليار دولار عام 2023، بخاصة أن البدائل متاحة. وكانت هناك توقعات بإغلاق الموانئ التركية أمام السفن الإسرائيلية والدول الداعمة للاحتلال، أسوة بما فعلته دول أخرى منها ماليزيا.

خطوات تركية كتلك كانت ستشكل صدمة للحكومة والأسواق والمستهلك الإسرائيلي وقطاع الأعمال والذي يعتمد بشكل كبير على منتجات تركيا من السلع والبضائع والوسيطة وقطع الغيار ومواد البناء ومشتقات الوقود. كما كان الجميع يترقب قراراً من أنقرة بوقف أي تعاون اقتصادي مع تل أبيب خلال فترة العدوان سواء على مستوى تبادل الوفود الرسمية، وتجميد الاتفاقات المبرمة. صحيح أن تركيا أوقفت التعاون مع إسرائيل في مشروعات الطاقة وخطط التنقيب المشترك عن النفط في البحر المتوسط، والشراكة بمشروعات نقل الغاز وتصديره إلى أوروبا. وصحيح أيضا أن حجم تجارة تركيا مع تل أبيب تهاوى بنسبة 33% بعد الحرب على غزة، وأن ما كان يتم من صفقات تجارية كان يجري عبر الشركات التركية الخاصة لا الحكومية، وأن تركيا شهدت مقاطعة واسعة للمنتجات والسلع الإسرائيلية، لكن تظل الخطوات غير كافية نظراً للدور الذي لعبته أنقرة في مساندة أهالي غزة في اعتداءات سابقة.

تركيا حاولت أمس تدارك التقصير بحق غزة، فقد أعلنت تقييد تصدير 54 منتجاً إلى إسرائيل اعتباراً من أمس. خطوة غير كافية، وفي انتظار خطوات أخرى أشد قسوة وتأثيرا بحق دولة الاحتلال وأسواقه واقتصاده.

محور

صعوبات معيشية تطفئ بريق العيد

يستقبل مواطنو دول عربية عدة عيد الفطر بقدرات شرائية منهكة بفعل الغلاء المتواصل وتراجع الدخول في ظل تدهور اقتصادي متواصل. في مصر تجملت المتاجر المختلفة، ولا سيما المتخصصة في بيع الكعك وحلوى العيد، من دون أن تحصل على مبتغاها. وفي سورية تخلو موائد الكثيرين من الحلوى واللحوم وسط تردٍّ اقتصادي لا يختلف كثيراً في اليمن، وصرف الغلاء التونسيين عن عادات طالما لازمتهم لسنوات، إذ خفت بريق الذهب في موسم الشراء

عامل في أحد مخابز القاهرة يقوم بتعبئة الكعك استعداداً للعيد بينما انخفض الشراء مقارنة مع العام الماضي في ظل الغلاء والتضخم بتجاوز 33% (Getty)

عيد مصر

أسواق تتزين ومواطنون منهكون من الغلاء

تزينت أسواق مصر ببضائع العيد لعلها تظفر بمكاسب تحرك مياهها الراكدة، لكن تراجع القدرات الشرائية في ظل الغلاء يخفض سقف طموحات الجميع، فالأسواق لم تحصل على مبتغاها والمتبضعون لم يظفروا بما يأملونه

القاهرة ـ **عادل صبري**

تتجمل الأسواق وتبور السلع، في ذروة طلب المستهلكين على شراء مستلزمات العيد في مصر، التي تجمع بين سوق مستهلكين قوامه 100 مليون نسمة من المسلمين والمسيحيين في ظاهرة تتكرر كل ثلاثة عقود. على ناصية مخبز «الباشا» في حي الفردوس بمدينة السادس من أكتوبر غرب العاصمة القاهرة، يحمل محمد ألواح الكعك والبسكويت الساخن، ليبدأ في رصها على جوانب المخبز الذي يعمل به، بينما تنتظر 3 سيدات ورجل مسن أن يفرغ العامل من مهمته. يدرك الرجل بحكم خبرته، أن المشترين من حوله سيوجهون لهم كثيراً من الأسئلة حول أسعار ما لديه من منتجات، فيهرع إلى طاولة جانبية، ويأتي إليهم بقائمة المشتريات والمنتجات. تتبسّم سيدة مسنة من ذكاء العامل، الذي باغتهم بما يريدونه دون نقاش. يشير محمد إلى ما لديه من مختلف أنواع الكعك والبسكويت، والكثافة والحلوى الشرقية. تبدو البضاعة المتراصة حوله منذ أيام، فيطلب الرجل السبعيني من العامل، أن يشرح له الفروق بين كل صنف، لمراجعة قائمة الأسعار المرفقة. تبدو الأسعار التي يعرضها عامل المخبز الشعبي، منخفضة للغاية عن تلك المنتجات المبيعة في محلات الحلوى الشهيرة وشركات المواد الغذائية الحكومة والخاصة، التي تبيع منتجاتها عبر المراكز التجارية وفروعها التاريخية. يتوقف الرجل السبعيني عن الطلب، حينما يدرك أن سعر كيلو الكعك بالسمن البلدي بلغ 220 جنيها (4,6 دولارات)، بينما قرأ في الجرائد الحكومية أن سعر كيلو الكعك بالأسواق انخفض مع تراجع سعر الدقيق بنسبة 25%، وتأكيدها بوجود الكعك بسعر يبدأ من 120 جنيها إلى 170 جنيها. يوجه العامل كلماته بضيق إلى الرجل السبعيني قائلاً: «دعنا من كلام الجرائد وما تراه في التلفزيون، الأسعار في السوق على أرض الواقع، هي الحكم، فلا تعتمد على ما تسمعه من الحكومة من تخفيضات لم ولن تحدث، محمد ألواح الكعك والبسكويت الساخن، ليبدأ في رصها على جوانب المخبز الذي يعمل به، بينما تنتظر 3 سيدات ورجل مسن أن يفرغ العامل من مهمته. يدرك الرجل بحكم خبرته، أن المشترين من حوله سيوجهون تأتي سيدة على استحياء، مستفسرة عن سعر «صوابع زينب» تلك الحلوى الأكثر شعبية، فيواصل العامل حديثه مع الرجل السعيني، مؤكداً أن أسعار السلع لم تتراجع، لأن كل ما يشتريه المخبز من مدخلات إنتاج إما ارتفع سعر أو ظل على حاله المرتفع قبل تعويم الجنيه الشهر الماضي، يبدي الرجل تبدو البضاعة المتراصة حوله منذ أيام، أملاً في خفض السعر، مشيراً إلى أن إقبال الجمهور على الشراء سيوفر أمامه فرصه لطلب رفع أجره اليومي، الذي توقف عند 200 جنيه مقابل عمل 12 ساعة يومياً. تخطف السيدة العجوز الحوار جانباً، في محاولة لفض اشتباك، توقعته بين العامل والرجل السعيني، بسؤال مباغت، عن فرصتها في تكليف المخبز بتلقي طلبات الأسر الراغبة في تجهيز الكعك والبسكويت بمنازلهم، مع تسويتها بأفران المخبز. يشير العامل للسيدة إلى مخبز مجاور، يستطيع أن يوفر لها تلك الخدمة، بمقابل 50 جنيهاً لكيلو الكعك والبسكويت العجين.

ينتهي النقاش بسرعة وسط اختفاء السيدات من المحل، واكتفاء الرجل السبعيني بثلاث عبوات صغيرة من الكعك والبسكويت، بينما يتفرغ العامل إلى إعادة رص ما لديه من منتجات بطريقة جذابة أملاً في جذب الزبائن. النار وجوههم، وسط تجمع سكني تقطنه عائلات من طبقات متوسطة وأصحاب المشروعات الصغيرة. يبدي العامل مخاوفه من عدم قدرته على تصريف ما لديه من منتجات العيد، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «عادة ما نبدأ بيع الكعك والبسكويت وحلوى العيد في الأسبوع الثاني من شهر رمضان، ويرتفع الطلب بالأسبوع الثالث، ولكن انقضى الأسبوع الرابع، وما زال الشراء محدوداً». يشير العامل إلى رغبته في تصريف المنتجات، حتى لا تتعرض للبوار والتلف، مع عدم قدرته على خفض الأسعار لأنها تتعارض مع الحد الأدنى للتكلفة التي يدفعها صاحب المخبز، خشية الا يقدر على الوفاء بأجره اليومي. فرغم بساطة الأجر، فإنه يحفظ له الحد الأدنى من الستر في تلبية حاجات أسرته الأساسية، المكونة من 4 أفراد، من خبز وطعام، بينما ما يتولى بيعه أصبح عصيا على جليه لأولاده في العيد. يشكو الرجل سوء المعيشة مع حالة الغلاء الفاحشة التي طاولت كل شيء، وجعلت الناس تتجه إلى تلبية الحد الأدنى من طلبات أعتبارها من كل شيء، مبديا أمله في أن يستمر الطلب على الحد الأدنى من المبيعات تحت ضغوط التكلفة، عاد كثير من الأسر إلى بيوتهم يسلم العامل لـ«العربي الجديد» قائمة بأسعار المبيعات، في الفرن الشعبي المتكرر وجوده في أنحاء القرى والأحياء الشعبية والمتوسط بالمدن، تظهر انخفاضاً هائلاً عن أسعار محلات الحلوى التي تتفنن في العروض واستخدام المكسرات في المنتجات.

> الحكومة تعد المواطنين بخفض أسعار السلع الأساسية بما يزيد عن 30%

يبلغ سعر الكعك السادة 170 جنيهاً، والمخبوز بالسمن البلدي 200 جنيه، والمحشو ببندقة أو لوزة 220 جنيهاً و«الغريبة» السادة 200 جنيه والمحشوة 220 جنيهاً، والبسكويت السادة 160 جنيهاً، والمحلى بالقرفة أو البرتقال والشيكولاتة 180 جنيهاً، و«بلح الشام» و«صوابع زينب» و«البسبوسة» 100 جنيه، و«الهريسة» 140 جنيهاً و«رموش الست» 120 جنيهاً. اتفقت وزارة التموين مع ممثلي الغرف التجارية على طرح حلوى العيد بسعر يقل 25%، عن المعروضة شعبياً، في فروع البيع التابعة للقطاع العام والمعارض المشتركة مع التجار بالميادين، ويقبل عليها بعض الجمهور رغم رداءة الجودة، لاهتمام الأسر بشراء تلك المنتجات باعتبارها إحدى أدوات إدخال الفرحة البسيطة على أبنائهم في العيد.

> التضخم يتراجع رغم ارتفاع أسعار الغذاء

سجل معدل التضخم في مصر تراجعاً على أساس سنوي في مارس/آذار وفق البيانات الحكومية، رغم ارتفاع أسعار العديد من المجموعات التي تستحوذ على نسبة وازنة من مؤشر أسعار المستهلكين. ووفق بيان صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الاثنين الماضي، بلغ معدل التضخم في المناطق الحضرية 33,3% الشهر الماضي مقابل 35,7% في فبراير/شباط، لكن البيانات تظهر صعود أسعار العديد من أصناف الغذاء على رأسها اللحوم والدواجن والأسماك، وكذلك الأثاث والكهرباء والوقود وخدمات المرضى.

ارتفاع أسعار الذهب يربك موسم الشراء في تونس

لم تعد الاعياد في تونس تحمل بريقاً لاسواق الذهب، بل تسبب ارتفاع اسعاره عالمياً و تراجع القدرات الشرائية للمواطنين في خفوت موسم الشراء

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يربك الارتفاع القياسي لأسعار الذهب عالميا مواسم شراء المعدن النفيس في تونس، حيث غالباً ما تشهد فترة ما قبل عيد الفطر إقبالاً على الشراء، حيث تقدم قطع الحلي كهدايا للنساء أثناء الخطوبة في إطار ما يصطلح عليه محلياً بـ«الموسم». وموسم العيد هو من العادات القديمة التي يستفيد منها تجار المصوغ، إذ غالبا ما تتجاوز تجارتهم في النصف الثاني من شهر الصيام مرحلة الركود التي تعيشها الأسواق في فترات مختلفة من السنة نتيجة الغلاء وارتفاع الأسعار. وصعدت أسعار الذهب خلال هذه الفترة في أسواق الصاغة التونسية إلى مستويات قياسية بلغت 226 ديناراً (42,5 دولاراً) للغرام الواحد من الذهب عيار 24 قيراطا بزيادة تقدر بنحو 50 ديناراً مقارنة بذات الفترة من العام الماضي. وتتحرك أسعار المعدن النفيس صعودا في أسواق تونس مدفوعة بالارتفاع القياسي للمعدن النفيس في الأسواق العالمية، ووسط توقع الخبراء دخوله دورة صعود جديدة خلال الشهور المقبلة قد تأخذه فوق 2300 دولار للأوقية (الأونصة). وقال رئيس الغرفة الوطنية لتجار المصوغ حاتم بن يوسف، إن هذه الفترة التي يقبل فيها التونسيون على شراء الذهب للزينة والهدايا تتزامن مع ارتفاع قياسي في الأسعار، ما يتسبب في إرباك حركية السوق وإيهبط بالطلب الذي بات موسمياً. وأكد بن يوسف في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه لم يسبق لسعر الذهب أن وصل إلى هذه المستويات، مشيرا إلى أن القدرة الشرائية الضعيفة للتونسيين تجعل وقع الغلاء مضاعفاً بالنسبة إلى طيف واسع منهم وقال: «قبل سنة كان سعر غرام الذهب من عيار 18 قيراطا يتراوح بين 170 و180 ديناراً، مقابل سعر لا يتعدى الـ80 ديناراً للغرام الواحد قبل 10 سنوات، في حين يتم تداوله حالياً بأكثر من 220 ديناراً». ووفق بن يوسف: «يعوّل التجار كثيراً على موسم العيد لزيادة الطلب على المعدن النفيس وكسر الركود الذي يسيطر على السوق منذ سنوات، غير أن المخاطر الجيوسياسية التي تغذيها الحرب على غزة والحرب الروسية الأوكرانية لن تسمح بهبوط أسعار الذهب على المدى القريب». وأكد رئيس الغرفة الوطنية لتجار المصوغ في تونس تراجع معاملات سوق الذهب خلال السنوات العشر الماضية بأكثر من 50% بالأساس نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد. وأشار إلى أن مواسم شراء الذهب لدى التونسيين ترتبط بالأعياد والأنشطة الزراعية، حيث يتحرك الطلب على الذهب للزينة أو الاكتناز بعد جني المحاصيل من حبوب أو خمضيات أو تمور، إلا أنه حصلت تغيرات كبيرة في علاقة التونسيين بالمعدن الأصفر، حيث تتلاشى عادات التحوّط والادخار عبر اكتناز الذهب. وتعاني تونس من تأثيرات التضخم الذي تسبب هبوط القدرة الإنفاقية للمواطنين مع دخول البلاد في مرحلة انكماش اقتصادي. وارتفع متوسط معدل التضخم في تونس إلى 9,3% في عام 2023 مقابل 8,3% في 2022 متأثراً بارتفاع أسعار الغذاء، بحسب ما ذكره معهد الإحصاءات الحكومي في تقرير صادر في يناير/كانون الثاني الماضي. لكن البنك المركزي التونسي أشار أخيراً إلى أن متوسط التضخم سينخفض إلى نحو 7,3% خلال العام الحالي 2024. كذلك سجلت قيمة الدينار التونسي تراجعاً أمام الدولار والعملة الأوروبية الموحدة اليورو، خلال الفترة المتراوحة بين الأول من يناير/كانون الثاني و26 مارس/ آذار، وفق ما أظهرته المؤشرات النقدية والمالية للبنك المركزي. وتظهر مؤشرات البنك أن قيمة اليورو تأهبزت بنهاية الشهر الماضي 3,379 دنانير مقابل 3,326 دنانير في مارس/ آذار 2023. بينما بلغت قيمة الدولار الواحد نحو 3,11 دنانير مقابل 3,091 دنانير خلال ذات الفترة من العام الماضي. وقال الخبير المالي خالد النوري إن ارتفاع أسعار الذهب في تونس راجع إلى أسباب عدة أبرزها تدني سعر صرف الدينار مقابل الدولار (عملة شراء الذهب) في السنوات الأخيرة، وارتفاع أسعار المواد الأولية التي يتم بموجبها تصنيع الذهب. وقال النوري لـ«العربي الجديد» إن موجة التضخم العالمي التي لحقت فيروس كورونا وقيام البنك الفيدرالي الأميركي برفع سعر الفائدة 11 مرة منذ نهاية العام 2021 جعلا المستثمرين يميلون إلى الادخارات الآمنة وأبرزها التحوّط بالذهب. وأشار إلى أن الهروب من العملات الورقية في فترات التضخم المرتفع يرفع أسعار المعادن، حيث غالبا ما تفقز أسعار الذهب إلى معدلات عالية وتضرب حركة الأسواق ذات القدرة الإنفاقية الضعيفة.

عيد الفطر يعلق موسما لشراء الذهب في تونس (فرانس برس)

لا حلوى ولا لحوم على موائد السوريين

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يستقبل السوريون عيد الفطر بجيوب خاوية بعدما خرجوا من شهر الصوم متعبين من الغلاء المتواصل بينما قدراتهم الشرائية عليلة بفعل الدخول المتدنية في ظل التردي الاقتصادي الذي راكمته سنوات الحرب وانهيار المعيشة.

«أنهكتنا مصاريف رمضان وبالكاد تدبرنا طعام الصوم». هكذا يقول المتقاعد مروان مللي من العاصمة دمشق، مضيفاً خلال اتصال مع «العربي الجديد» أن «العيد مصاريف ثقيلة على السوريين فالأسعار في ارتفاع مستمر رغم الركود الذي يلف الأسواق».

يشير المتقاعد السوري إلى أن الإقبال على محال الملابس واللحوم والحلويات هو الأقل منذ 13 سنة، بعد فاقت أسعار ملابس طفل واحد الدخل الشهري بأكمله، موضحا أن سعر بنطال الجينز وصل إلى 150 ألف ليرة وتقترب سعر كيلو لحم الخروف من 225 ألف ليرة وزاد سعر كيلو الحلويات الشامية نوع أول، إذ بلغ 400 ألف ليرة (الدولار يعادل 14 ألف ليرة). يصف أسواق دمشق بـ«الغابة» إذ لا منطق بالتسعير ولا رقابة، فتكلفة كيلو الحلويات «مبرومة أو بقلاوة» لا يزيد عن 250 ألف ليرة، لكنه يباع بين 400 و450 ألف ليرة. بدوره، يقر رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الحلويات والبوظة والمرطبات، بسام قلعجي، بأن أسعار الحلويات تفوق قدرة المواطن الشرائية، فسعر كيلو الحلويات مثل «البرازق» وصل إلى 60 ألف ليرة، وسعر كيلو الحلويات الإكسترا يتراوح بين 450 و500 ألف ليرة، لكنه أرجع هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار المواد الداخلة في صناعة الحلويات مثل الفستق الحلبي الذي بلغ سعر الكيلوغرام منه 450 ألف ليرة، وكيلو السمن الحيواني الذي وصل لـ 200 ألف ليرة، وكلها تسببت بارتفاع جنوني للأسعار وركود كبير بالأسواق.

ويشير قلعجي خلال تصريحات صحافية، قبل يومين، إلى أن حركة الإقبال على الشراء ضعيفة جداً، وأن الأمر لا يقتصر على الحلويات فقط، وإنما العديد من السلع الأخرى، لافتا إلى أن الوضع الاقتصادي بات متدهوراً بشكل مخيف، والمواطن يحتاج لتجميع رواتبه لثلاثة أشهر حتى يستطيع شراء كيلو واحد من الحلويات الفاخرة.

وحال الحلويات ينسحب على جميع السلع والمنتجات التي ارتفعت بأكثر من 150% خلال عام، وفق محللين، نظراً لتدهور سعر صرف الليرة السورية من نحو 7500 ليرة للدولار خلال عيد العام الماضي، إلى أكثر من 14 ألف ليرة حالياً. لكن المنتجات المرتبطة بالأعياد هي الأكثر ارتفاعاً، ومنها اللحوم التي عاودت الارتفاع بعد ثبات سعرها خلال الأسبوع الأخير من شهر رمضان، إذ سجل سعر كيلو الفروج 45 ألف ليرة، فيما تبقى بلغ سعر كيلو لحم الخروف أعلى من قدرة أكثر من 90% من السوريين الشرائية، بعد أن بلغ سعره 280 ألف ليرة للكيلوغرام. ويقول رئيس جمعية اللحامين في دمشق، محمد يحيى الخن، إن الطلب على اللحوم الحمراء أقل بنسبة تزيد 50% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بسبب ارتفاع الأسعار بشكل كبير.

ويقول الخبير الاقتصادي السوري محمود حسين، إن خلل الوضع المعيشي الذي حوّل أكثر من 90% من السوريين إلى ما دون خط الفقر، يكمن في الأجور المنخفضة وسياسات نظام بشار الأسد.

سوريون يتفقدون واجهة محل حلويات في دمشق (أوفي بشارة/ فرانس برس)

تحويلات المغتربين خط الإمداد المتبقي لليمنيين

> باتت تحويلات المغتربين خط الإمداد المتبقي لملايين الأسر اليمنية لاستقبال الأعياد، في ظل تردي الاقتصاد وتوقف طال أمده لرواتب ملايين الموظفين

صنعاء ـ **محمد راجح**

اكتفت شركات ومحال الصرافة في اليمن خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان لأسيما في اليوم الأخير منه بالمواطنين الباحثين عن مبادلة وصرف العملات الأجنبية أو لاستلام حوالات مرسلة من ذويهم وأقاربهم المنتشرين في دول الاغتراب، حيث باتت النقود المرسلة خط الإمداد المتبقي للكثيرين لمواجهة تكاليف المعيشة والمناسبات.

في العاصمة صنعاء يواجه الصرافون صعوبة بالغة في التعامل مع هذا التدفق من البشر، والحال نفسه في مدن أخرى مثل عدن وتعز بحسب إفادات متعاملين في سوق الصرف. يقول المواطن الخمسيني حسن الحبيشي، من سكان صنعاء، لـ«العربي الجديد»، إنه ينتظر طويلاً دوره لاستلام حوالة مالية مرسلة من ابنه المغترب في السعودية حيث لم يستطع إرسال الحوالة في وقت مبكر من هذا الشهر بسبب ضغط العمل هناك. في حين يشير المواطن عارف الشرعبي إلى أن أغلب ما يحصلون عليه من مساعدات أقاربهم المغتربين يتم صرفه في شراء مستلزمات العيد وما أمكن من المواد الغذائية الضرورية. يشير خبراء اقتصاد إلى أن تحويلات المغتربين باتت خط الإمداد المتبقي ليس لأسر والمواطنين اليمنيين بل للأسواق التي فقدت مورداً آخر مهماً يتمثل في رواتب الموظفين المدنيين، مؤكدين على الدور الحيوي الذي تلعبه التحويلات إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل الواردات.

يوضح الخبير الاقتصادي رشيد الحداد لـ«العربي الجديد»، أن تحويلات المغتربين أصبحت تحتل المرتبة الأولى بين مصادر الدخل من العملات الأجنبية، مشيراً إلى أن هناك تقديرات يبلوغها نحو 4,5 مليارات دولار سنوياً في الأعوام الأخيرة، ما يعني أنها أهم مصدر دخل وتتفوق على إيرادات النفط والغاز التي كانت لا تتجاوز ملياري دولار سنوياً في أحسن الأحوال. ويلفت إلى أن نحو 40% من الأسر اليمنية تعتمد على التحويلات المالية كمصدر دخل أساسي للعيش الكريم. بدوره، يؤكد المحلل الاقتصادي صادق علي، أن التحويلات باتت أهم شريان تعتمد عليه الأسواق المحلية سواء على مستوى تمويل الواردات أو في المعاملات التجارية، حيث تنفق أغلب الأسر المعتمدة على تحويلات ذويهم وأقاربهم على شراء السلع الغذائية والاستهلاكية، إضافة إلى الإنفاق على الجانب الصحي، وتعليم أبنائها في المدارس والجامعات.

> نحو ستة ملايين مغترب يمني في مختلف دول العالم

ويقول علي لـ«العربي الجديد» إن الحركة التي شهدتها الأسواق في الأيام الأخيرة من شهر رمضان استعداداً لعيد الفطر سببها الرئيسي تحويلات المغتربين التي تنفقها الأسر المستفيدة منها على شراء مستلزمات واحتياجات العيد. ويضيف: «لدينا نحو 6 ملايين مغترب في مختلف دول العالم، السواد الأعظم منهم في المملكة العربية السعودية ويعملون في مختلف الأعمال وإسهامهم كبير في تماسك المجتمع اليمني أمام تداعيات الحرب والتقلبات السعرية الناتجة عن تداعيات انهيار العملة المحلية وخاصة في المحافظات الجنوبية».

وبلغت التحويلات إلى اليمن في العام 2021، بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي العام الماضي، حوالي 4 مليارات دولار، محللون يرون أن الرقم الحقيقي قد يتجاوز هذه القيمة بكثير.

مال وسياسة

هددت الحكومة التركية باتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل بعد منعها وصول المساعدات التركية إلى مواطني قطاع غزة. ولا يستبعد خبراء أتراك أن تصل الإجراءات العقابية إلى درجة وقف الطيران وقطع العلاقات التجارية مع دولة الاحتلال

قيود تجارية تركية وإسرائيلية

أنقرة تصعّد ضد تل أبيب رداً على منع مساعداتها إلى غزة

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تبادلت أنقرة وتل أبيب أمس الثلاثاء القيود على أنشطة التجارة والصادرات، إذ أعلنت وزارة التجارة التركية، تقييد تصدير بعض منتجات تركيا إلى إسرائيل اعتباراً من الثلاثاء 9 إبريل/ نيسان. ورد وزير الخارجية الإسرائيلي على الخطوة التركية بإعلانه أن إسرائيل ستفرض قيوداً تجارية خاصة بها على المنتجات التركية رداً على قيود أنقرة على الصادرات.

وقالت وزارة التجارة التركية الثلاثاء إن تركيا ستفرض قيوداً على تصدير مجموعة واسعة من المنتجات إلى إسرائيل تبلغ 54 منتجاً، وتشمل الصلب ووقود الطائرات حتى إعلان وقف لإطلاق النار في غزة، وذلك في أول إجراء كبير تتخذه أنقرة ضد إسرائيل بعد ستة أشهر من الحرب. ويواجه الرئيس رجب طيب أردوغان انتقادات متزايدة من مواطنين أتراك بسبب علاقات بلاده التجارية مع إسرائيل التي لم تتأثر رغم المواقف اللفظية التركية الحادة ضد العدوان. وقال أردوغان، الثلاثاء، إن بلاده أظهرت دعمها للشعب الفلسطيني بإرسال أكثر من 45 ألف طن من المساعدات الإنسانية. وأضاف في رسالة مصورة بعثها عشية عيد الفطر الذي يحل الأربعاء: «لقد أظهرنا دعمنا للشعب الفلسطيني في هذه المحنة بإرسال أكثر من 45 ألف طن من المساعدات الإنسانية إلى المنطقة». وتابع: «ومن الآن فصاعداً سنواصل دعمنا حتى تتوقف إراقة الدماء في غزة ويقيم إخواننا الفلسطينيون دولة فلسطينية حرة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967».

ووفق بيان صادر عن وزارة التجارة التركية أمس فإن القيود على الصادرات إلى إسرائيل ستظل سارية «حتى تعلن تل أبيب وقفاً فورياً لإطلاق النار في غزة وتسمح بتقديم مساعدات كافية ومتواصلة للفلسطينيين».

وبحسب البيان فإنّ قرار تركيا تقييد الصادرات إلى إسرائيل يشمل 54 منتجاً منها حديد الإنشاءات والفولاذ المسطح والرخام والسيراميك. وأكد البيان أن تركيا لم تقم منذ فترة طويلة ببيع إسرائيل أي منتج يمكن استخدامه لأغراض عسكرية. في مقابل الإجراءات التركية المتعلقة بتقييد الواردات، توعدت إسرائيل، الثلاثاء، باتخاذ تدابير ضد تركيا، متهمة إياها بانتهاك الاتفاقيات التجارية بين الجانبين. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان إن «تركيا تنتهك من جانب واحد الاتفاقيات التجارية مع إسرائيل وستتخذ إسرائيل الخطوات اللازمة ضدها».

وكانت وزارة التجارة التركية قد كشفت قبل أيام عن تراجع حجم التجارة مع تل أبيب بنسبة 33% بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، والمستمرة منذ 6 أشهر، رغم أن التجارة لا تتم عبر الشركات الحكومية، بل عن طريق الشركات الخاصة، ولا سيما الشركات العالمية، وهي نسبة أقل من التي أعلنها سابقاً، وزير التجارة عمر بولات، بأن التجارة بين إسرائيل وتركيا تقلصت إلى النصف منذ اندلاع الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. من جانبها توقعت مصادر تركية مزيداً من التصعيد ضد إسرائيل، يتعدى تخفيض حجم التجارة وإلغاء الاتفاقات الطاقوية الخاصة بـ«التنقيب عن النفط ونقل الغاز الإسرائيلي لأوروبا» لتصل التدابير التي توعد بها وزير الخارجية التركي هكان فيدان، تفعيل إبعاد إسرائيل عن وجهة الصادرات التركية «كاملاً» وإدراجها ضمن «الكتاب الأحمر» التركي، ما يعني وضعها عدواً محتملاً وتشكل تهديداً على الأمن القومي التركي، وما يستوجب كذلك إعادة النظر بالعلاقات جميعها وعلى كل الصعد، وليس الاقتصادية أو الصادرات فقط. وكان وزير الخارجية التركي قد كشف الاثنين، أن بلاده قررت اتخاذ سلسلة تدابير جديدة ضد إسرائيل، على خلفية عرقلتها مساعي أنقرة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الجو إلى قطاع غزة، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه أنقرة إرسال المساعدات الإنسانية إلى غزة.

وقال فيدان خلال مؤتمر صحافي بالعاصمة أنقرة، «إنه لا يوجد أي مبرر لإسرائيل في عرقلة مساعي تركيا الرامية إلى إيصال المساعدات إلى سكان غزة، لذا قررنا اتخاذ سلسلة من التدابير الجديدة ضدها حتى تعلن وقف إطلاق النار وتسمح بوصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بلا انقطاع».

وفي حين لم يكشف وزير الخارجية التركي عن فحوى التدابير الأخرى المتوقعة، مشيراً أنها ستكون قريبة جداً وستعلنها المؤسسات المعنية، يقول المحلل التركي، سمير صالحة لـ«العربي الجديد» إن إسرائيل منعت الطائرات التركية رمي مساعدات من الجو لسكان غزة المحاصرين، بعد أن نسقت أنقرة مع أطراف عربية، كما أعاقت وصول سفينة المساعدات التي أجّل إرسالها إلى ما بعد عيد الفطر أو إلى نهاية نيسان الجاري.

وحول التدابير المتوقعة ومدى تعدي قيود التبادل التجاري، يضيف صالحة أن بلاده ستسلك عدة طرق وبالتوقيت نفسه، إذ من المتوقع تخفيض التبادل التجاري إلى حدوده القصوى بالتوازي مع التصعيد الدبلوماسي بالتنسيق مع العواصم العربية والغربية بعد التبدل بالمواقف الأوروبية والدولية بسبب إيغال إسرائيل في الدم الفلسطيني والتوعد بأجتياح رفح. ولم يستبعد المحلل التركي أن تزيد تركيا مساعيها لنقل الملف الفلسطيني إلى المؤسسات الدولية والحقوقية ودعمه، كما المتوقع أن تدعو أنقرة إلى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار مزيد من القرارات التي تضغط على إسرائيل» ويمكن التصعيد على الصعيد الثنائي إن لم تر تركيا جدوى من التحرك مع الأطراف الأخرى».

معدات طبية ومواد غذائية تم شحنها لغزة بواسطة الهلال الأحمر التركي (Getty)

مصادر تتحدث عن تباطؤ شديد في تدفق الصادرات التركية نحو إسرائيل

قيود صادرات الصلب التركية

قالت الحكومة التركية إنها ستحظر تصدير جميع منتجات الصلب الطويلة والمسطحة، والأنابيب الفولاذية، بالإضافة إلى مقاطع وسلالك الألمنيوم إلى إسرائيل. ووفق تقرير بوكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال» أمس، فإن قيود التصدير ستظل سارية حتى تعلن إسرائيل وقفاً دائماً لإطلاق النار في غزة، وتسمح بتدفق دون انقطاع للمساعدات الإنسانية. ولم يُكشف عن مزيد من التفاصيل بشأن القيود التي دخلت حيّز التنفيذ أمس. وقالت الوكالة إن القيود قد تضرّ بحجم صادرات المطاحن التركية.

رهان على دورة جديدة من «الدولار القوي»

تدفع ضغوط التضخم ومشتريات السلع الاستراتيجية للصناعة من الرهان على ارتفاع سعر الدولار في 2024

لندن ـ **العربي الجديد**

ربما يشهد الدولار دورة أخرى من القوة مستفيداً من قوة نمو الاقتصاد الأميركي مقارنة باقتصاديات الدول الغربية، ومن ارتفاع السلع الاستراتيجية للصناعة مثل الطاقة والمعادن. ويؤشر الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام التي تدعم التصنيع والتنقل إلى أن المستثمرين يراهنون على دورة نمو قوية للاقتصاد الأميركي وربما عودة التضخم إلى الارتفاع، وهو ما قد يؤجل خفض الفائدة الأميركية ويدعم مركز الدولار في سوق الصرف العالمي. وبحسب بيانات «وول ستريت جورنال» أمس الخميس، ارتفع مؤشر أسعار السلع العالمية، S&P GSCI، بنسبة 12% هذا العام، متجاوزاً ارتفاع مؤشر «أس آند بي 500» الرئيسي لقياس الأسهم الأميركية بنسبة 9,1%. كما ارتفعت أسعار النحاس والنفط باكثر من 10% و17% على التوالي. ويواصل الذهب تسجيل أرقام قياسية جديدة منذ بداية مارس/آذار الماضي، إذ ارتفع بنسبة 13% ليصل إلى 2332 دولاراً للأوقية «الأونصة». ومعروف أن معظم السلع الاستراتيجية للصناعة وعلى رأسها البترول والمعادن يتم تسعيرها بالدولار، وتبعاً لذلك فإن ارتفاع أسعار هذه السلع يرفع تلقائياً من الطلب العالمي على الدولار من الدول والشركات. وبحسب بيانات «وول ستريت جورنال» ارتفع مؤشر الدولار بنسبة 0,75% إلى 103,2 في الأسبوع الماضي، وهو ارتفاع شبيه بالمستويات التي حدثت في سبتمبر/أيلول العام 2023. كما أنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع الماضي عند 126,9 مقابل الدولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 0,2%. كما تراجع اليورو كذلك مقابل العملة الأميركية، فقد أنهى الأسبوع الماضي بالتداول دون مستوى 1,09 مقابل الدولار بعد انخفاض أسبوعي بنسبة 0,5%. وواصل الدولار ارتفاعه الجنوني أمام الين الياباني منذ بداية العام الجاري، ويعد الين العملة الثالثة الأكثر تداولاً في العالم بعد الدولار واليورو. ومن بين العوامل الأخرى التي تدعم ارتفاع الدولار، مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الذي يحدد القوة الشرائية في الولايات المتحدة والتي تعد أهم العوامل التي تقيس النمو الاقتصادي، إذ إن الاقتصاد الأميركي « استهلاكي» أكثر منه « تصديري»، ومن ثم إن مؤشر نفقات الاستهلاك هو المقياس المفضل لدى بنك الاحتياط الفيدرالي للتضخم وعادة ما يكون محركاً كبيراً للسوق. وجاءت قراءة مؤشر أسعار المستهلكين الشهر الماضي أعلى من التوقعات، وهو ما يعني أن الاقتصاد الأميركي ينمو بقوة خلافاً للمخاوف السابقة من الركود. ويفسر محللون الارتفاع في أسعار السلع الأولية إلى النمو الاقتصادي المتوقع في أكبر اقتصادين في العالم، وهما الولايات المتحدة والصين. ويرون أن هذا النمو سيرفع الطلب على السلع الأولية. وأظهر تقريران الأسبوع الماضي التعافي في قطاعي الصناعات التحويلية في كلا البلدين، وهو ما يشير إلى بروز دورة جديدة من عمليات شراء السلع الأولية والمعادن الصناعية التي تنفذ بالدولار في معظم الصفقات. ولاحظ مراقبون أن ارتفاع أسعار السلع الأولية، عزز أسهم شركات الطاقة والمواد، في حين هدد برفع سعر البنزين قبل موسم الإجازات الصيفية. ويتوقع الكثيرون أن يستمر الصعود في أسعار الوقود في أميركا لبعض الوقت. وقال فريق استراتيجية السلع في مجموعة ماكواري الأميركية في تقرير بهذا الشأن، أدى نمو الدخل الحقيقي إلى تسارع الطلب العالمي على السلع، ومن المرجح أن يدفع أسعار السلع إلى الارتفاع.

ويرى خبراء، أن ارتفاع السلع الأولية قد يؤدي إلى تعقيد معركة التضخم التي ربما تقود تلقائياً إلى تأجيل خفض سعر الفائدة على الدولار. ويلاحظ أن الشكوك حول خفض أسعار الفائدة الأميركية باتت تساور المستثمرين في أسواق الأوراق المالية، خاصة في سوق «وول ستريت جورنال». في هذا الصدد، قال رئيس أبحاث السلع العالمية والمشتقات في مجموعة «بنك أوف أميركا»، فرانسيسكو بلانش: «ربما ستكون السلع الأولية أحد العوامل التي يمكن أن تعوق تخفيضات بنك الاحتياط الفيدرالي للفائدة على الدولار». وتشير تقارير متواترة أن مؤشر التفاؤل الخاص بالاتحاد الوطني للشركات الخاصة بأميركا تراجع إلى 89,4 في فبراير/ شباط، وفق وكالة أسوشييتد برس. وكان أقل من متوسط 50 عاماً البالغ 98 لمدة 26 شهراً متتالياً. وقال 23% من أصحاب الأعمال الصغيرة في أميركا، إن التضخم هو مشكلتهم الكبرى، بزيادة ثلاث نقاط عن شهر يناير/كانون الثاني. ولا يزال التضخم مرتفعاً بحسب البيانات الرسمية.

ارتفاع أسعار السلع الأولية، عزز أسهم شركات الطاقة والمواد الخام

ارتفاع مؤشر الدولار في سوق طوكيو المالي (يهروز مهرمن/فرانس برس)

النفط يتجه نحو 100 دولار

ليوبورك ـ **العربي الجديد**

تتجه أسعار النفط للتحليق صوب 100 دولار للبرميل، وسط تزايد المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وزيادة حدة التوتر بين طهران وتل أبيب، وخفض الإنتاج الروسي والصادرات المكسيكية، وهو ما يعني تراجع حجم المعروض من النفط في الأسواق خلال الشهور المقبلة مقارنة بالطلب. ورفع مصرف «مورغان ستانلي» الاستثماري، توقعاته لسعر خام برنت في الربع الثالث من العام الجاري بأربعة دولارات للبرميل إلى 94 دولاراً، وأرجع ذلك إلى المخاطر الجيوسياسية.

ووفق رويترز، قال البنك الأميركي في مذكرة إن «درجة المخاطر الجيوسياسية في مناطق رئيسية منتجة للنفط قد زادت في الآونة الأخيرة وتبدو واضحة وغير قابلة للجدل». وصعدت العقود الآجلة لخام برنت إلى ما يزيد قليلاً على 90 دولاراً للبرميل يوم الثلاثاء بعد تضاؤل الآمال في أن تؤدي المحادثات بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية إلى وقف لإطلاق النار في غزة، ووسط مخاوف من أن الصراع المستمر قد يسبب اضطراب الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط. وأبقى تحالف «أوبك+» النفطي، وهي مجموعة تضم أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا، الأسبوع الماضي على سياسة إمدادات النفط دون تغيير، وضغطت على بعض الدول لزيادة الالتزام بتخفيضات الإنتاج. وقال مصرف مورغان ستانلي، إنه في ظل قيود إمدادات أوبك وبعض العوامل الجيوسياسية للإنتاج الروسي والارتفاع الموسمي المرتقب في الطلب، فإنه يتوقع نقصاً في المعروض النفطي خلال الربعين الثاني والثالث. وقال مسؤول في حلف شمال الأطلسي في وقت سابق من هذا الشهر إن الضربات الأوكرانية على مصافي التكرير الروسية ربما عطلت أكثر من 15 بالمائة من طاقة الإنتاج الروسية. وحسب رويترز، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 28 سنتاً أو 0,31 بالمائة إلى 90,66 دولاراً للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 24 سنتاً أو 0,28 بالمائة إلى 86,67 دولاراً. وفي ذات الصدد، قالت شركة النفط الحكومية المكسيكية بيميكس إنها ستخفض صادرات النفط الخام بمقدار 330 ألف برميل يومياً حتى تتمكن من إمداد المصافي المحلية بالمزيد، ما يقلل الإمدادات المتاحة لمشترين من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا بمقدار الثلث. وخفضت الشركة المكسيكية «بيميكس» بالفعل صادراتها في إبريل/ نيسان بمقدار 436 ألف برميل يومياً، ويترقب المتعاملون أيضاً بيانات التضخم من الولايات المتحدة والصين لمزيد من الإشارات حول الاتجاه الاقتصادي لأكبر مستهلكين للنفط في العالم، بالإضافة إلى قرار سعر الفائدة من البنك المركزي الأوروبي غداً الخميس.

في هذا الصدد، قال جون إيفانز المحلل في شركة «بي في إم» الأوروبية: «مصير أسعار الفائدة وما إذا كان من الممكن تخفيضها في عام 2024 على المحك، وارتفاع أسعار النفط يجعل الأمر أكثر صعوبة على أي شخص يرى أنّ التضخم تحت السيطرة».

التوتر السياسي واضطرابات الشرق الأوسط تدفع السعر إلى الصعود

محطة وقود في مدينة شيكاغو وسط غريبٍ أميركا (Getty)

أخبار في صور

الذهب في أعلى مستوياته

ارتفعت أسعار الذهب، الثلاثاء، لتحوم قرب الذروة القياسية التي سجلتها في الجلسة السابقة، مدعومة بمشتريات قوية من البنوك المركزية، فيما يترقب المستثمرون محضر اجتماع مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي وبيانات التضخم بحثاً عن مؤشرات جديدة. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية إلى 2345,09 دولاراً للأوقية بعدما قفز إلى مستوى غير مسبوق عند 2353,79 دولاراً الاثنين. وزادت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,5% إلى 2363,50 دولاراً. وقال تيم ووترر، كبير محللي السوق في «كيه سي إم» للتجارة، إنّ «الذهب هو الأصل المفضل في الأسواق المالية، ويواصل الاتجاه غير المعلن من البنوك المركزية للشراء وتدفقات المضاربة دفع الأسعار إلى مستويات أعلى واحداً تلو آخر». بينما قال كايل رودا، محلل الأسواق المالية في «كابيتال دوت كوم»: «إذا نظرت إلى تسعير العقود الآجلة، سترى مؤشرات الآن على وجود قدر من الزخم في السوق، لدرجة أننا نرى قليلاً من التفاؤل المفرط بشأن التوقعات الخاصة بالذهب عند المستوى الحالي». وأضاف أن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط قد تكون قوة دفع أخرى للذهب.

(رويترز)

انتعاش الأسواق الناشئة

سجلت أسهم الأسواق الناشئة ارتفاعاً يوم الثلاثاء واتجهت نحو أفضل مستوى لها منذ يونيو/ حزيران 2022، بفضل ارتفاع أسهم شركة آسيوية لصناعة الرقائق. وارتفع مؤشر «إم إس سي آي» لأسهم الدول النامية 0,6% في التعاملات الصباحية. وقاد هذا الارتفاع أسهم شركة «تايوان سيميكوندوكتور مانوفاكتشورينغ» التي سجلت مستوى قياسياً بعد أنباء عن أنّ الولايات المتحدة تخطط لإعطائها منحاً وقروضاً بمليارات الدولارات لمساعدة صانع الرقائق في بناء مصانع في ولاية أريزونا.

(رويترز)

مايكروسوفت تستثمر 2,9 مليار دولار

ذكرت نشرة نيكاي المالية يوم الثلاثاء نقلاً عن رئيس شركة مايكروسوفت، أن الشركة تعتزم استثمار نحو 2,9 مليار دولار على مدى العامين المقبلين لتعزيز أعمالها في قطاع الذكاء الاصطناعي في اليابان. وقالت في مقابلة مع رئيس مايكروسوفت، براد سميث، إن شركة التكنولوجيا الأميركية ستعلن عن خططها قريباً عندما يزور رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا الولايات المتحدة. وبموجب الخطة، التي قالت الصحيفة إنها ستكون أكبر استثمار لمايكروسوفت في اليابان، ستقوم الشركة بتركيب أشباه موصلات متقدمة للذكاء الاصطناعي في منشأتين قائمتين في شرق وغرب اليابان. وأوضح التقرير، أن الشركة تعتزم أيضاً الإعلان عن برنامج لإعادة تشكيل المهارات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي في اليابان لتدريب ثلاثة ملايين عامل على مدى ثلاث سنوات وإنشاء مختبر جديد في طوكيو للبحث والتطوير في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي.

(العربي الجديد)